

# تحرك عاجل

## تأييد الحكم بسجن أحد أنصار حرية الصحافة

أيدت محكمة استئناف الحكم الصادر على الصحفي المغربي هشام منصورى بالسجن عشرة أشهر بسبب ضلوعه في جريمة الزنا. ويعد منصورى سجيناً من سجناء الرأي.

أيدت غرفة الاستئناف بمحكمة الرباط الابتدائية الحكم بالسجن عشرة أشهر الصادر بحق هشام منصورى لضلوعه في جريمة الزنا في 27 مايو/أيار 2015. كما أيدت حكماً مماثلاً صدر بحق صديقه متزوجة قبض عليها معه. كذلك أيدت المحكمة أمراً يقضي بأن يدفع الاثنان غرامة قدرها 20 ألف درهم مغربي لكل منهما (حوالي 2,000 دولار أمريكي) تعويضاً لزوج السيدة.

وكان هشام منصورى والمتهمة معه في نفس القضية قد احتجزا أكثر من شهرين منذ أن اقتحم عدد من رجال الشرطة في زي مدني منزل الصحفي بالرباط وألقوا القبض عليهما في 17 مارس/آذار 2015. وقد أدينا في البدء أمام محكم الرباط الابتدائية في 30 مارس/آذار بعد محاكمة لم تستوف المعايير الدولية، حيث أخبر محامي هشام منصورى منظمة العفو الدولية أن المحكمة رفضت ما جاء في مرافعة الدفاع دون إبداء أسباب كمت رفضت الاستماع إلى شهود النفي الذين كانوا مستعدين للشهادة بحسن سيره وسلوكه.

وتخشى منظمة العفو الدولية أن تكون العقوبة المفروضة على هشام منصورى مرجعها سعيه لتعزيز الصحافة الاستقصائية (صحافة التحقيقات) وعمله مع الصحفيين والمفكرين المعروفين بصوتهم النقدي المسموع في الجمعية المغربية لصحافة التحقيق، وهي منظمة غير حكومية تساعد الصحفيين على التحقيق في الفساد وغيره من الجرائم الخطيرة من جانب السياسيين والمسؤولين الحكوميين والشركات التجارية وفضحه. كما تعارض منظمة العفو الدولية كافة القوانين المتعلقة "بالزنا" التي تجرم العلاقات الجنسية التي تتم بالتراضي بين البالغين، حيث إن هذه القوانين تنتهك الحق في الخصوصية وغيره من حقوق الإنسان.

### يرجى الكتابة فوراً بالفرنسية أو العربية أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات المغربية إلى إطلاق سراح هشام منصورى والمتهمة معه في القضية على الفور وبدون أي شروط،
- لحث السلطات المغربية على ضمان حماية من يمارسون الحق في حرية التعبير ويدافعون عنه من التعرض للاعتداء أو المضايقة أو المقاضاة انتقاماً منهم بسبب عملهم،

- لتذكير السلطات المغربية بأن المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تعد دولة المغرب طرفاً من أطرافه، تكفل حماية الحق في الخصوصية.

يرجى إرسال المناشدات قبل التاسع من يوليو/تموز 2015 إلى كل من:

وزير العدل والحريات  
مصطفى الرميد  
وزارة العدل والحريات  
ساحة المأمونية  
الرباط، المغرب  
فاكس: +212 537 26 31 03  
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

وزير الاتصالات  
مصطفى الخلفي  
وزارة الاتصالات  
شارع علال الفاسي  
مدينة العرفان  
الرباط، المغرب  
فاكس: +212 537 68 01 81  
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
رئيس المجلس  
إدريس اليزمي  
المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ساحة الشهداء  
الرباط، المغرب  
فاكس: +212 5 37 54 00 01  
البريد الإلكتروني: [elyazami@cndh.org.ma](mailto:elyazami@cndh.org.ma)  
فاكس: +212 537 26 31 03  
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:  
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة  
المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً. هذا هو التحديث الخامس من التحرك العاجل 90/15. لمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde29/1489/2015/en/>

# تحرك عاجل

تأييد الحكم بسجن أحد أنصار حرية الصحافة

## معلومات إضافية

هشام منصورى (34 عاما) هو مدير البرامج بالجمعية المغربية لصحافة التحقيق (أمجى) وهي منظمة غير حكومية تقدم الدعم والتدريب والتمويل لصحفيى التحقيقات فى المغرب. وتعمل أمجى منذ عام 2008 عندما تقدمت بطلب التسجيل كجمعية، على الرغم من أن السلطات لم تسمح بتسجيلها إلا فى عام 2011.

وقبل القبض عليه مؤخرا، كان هشام منصورى قد أبلغ عن تعرضه للاعتداء والإصابة ليلة 24 سبتمبر/أيلول فى الرباط، فقدم شكوى للشرطة ولكن ليس من المعروف ما إذا كان التحقيق قد أحرز أى تقدم أم لا. وقال أحد زملائه بالجمعية لمنظمة العفو الدولية إن هشام منصورى أبلغ عن تعرضه للمضايقة وتلقيه تهديدات، بعضها عن طريق الهاتف، فيما يتعلق بعمله ومناصرته للصحافة الاستقصائية (صحافة التحقيقات).

وقد ألقى القبض على هشام منصورى والمتهمة معه فى نفس القضية فى 17 مارس/آذار عندما قام عشرة من ضباط الشرطة فى زي مدنى باقتحام منزله. وذكر منصورى أن رجال الشرطة أجبروه هو وضيافته على خلع ملابسهما تماما وتصويرهما فى أوضاع مخلة، وذلك قبل نقلهما إلى مخفر للشرطة. وقال إن الضباط الذين حققوا معه رفضوا السماح له بالتحدث إلى محاميه مما يمثل خرقا للقانون المغربى، وسأله أسئلة كثيرة عن علاقته بالعديد من الصحفيين المستقلين إلى جانب نشاطه مع الجمعية المغربية لصحافة التحقيق التى يعمل بها، وذلك حسبما قال محاميه لمنظمة العفو الدولية فى ذلك الوقت.

وقال محامى هشام منصورى إن المحكمة رفضت ما جاء بمرافعة الدفاع خلال المحاكمة، ومن ذلك أنه لا يجوز للنيابة (الادعاء) فى ظل قانون العقوبات المغربى إصدار الأمر بالقبض على المرء بتهمة الزنا فى حالة عدم وجود بلاغ مسبق من جانب الزوج المضار، وأن معيار الدليل المطلوب لإثبات الزنا لم يتم استيفاءه حيث إن الاثنين (منصورى والمتهمة الأخرى) لم يضبطا فى وضع التلبس، كما لم يصدر أى أمر بإجراء فحص طبي لإثبات حدوث الواقعة الجنسية.

الاسم: هشام منصوري  
الجنس: ذكر

لمزيد من المعلومات عن التحرك العاجل 90/15، رقم الوثيقة: MDE 29/1754/2015، تاريخ الصدور: 28  
مايو/أيار 2015